

Distr.: General
31 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البندان ٢٤ و ١٤٠ من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
وحدة التفتيش المشتركة

تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في
مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مؤسسات
منظومة الأمم المتحدة على التقرير المعنون "تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في
تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً" (A/71/431).

وهذا التقييم هو واحد من تقييمين تجريبيين أجريا وفقاً لسياسة التقييم المستقل
على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
(A/68/658-E/2014/7) وقد أجري هذا التقييم بقيادة وحدة التفتيش المشتركة في شراكة مع
مكاتب التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشارك فيه عدد كبير من الجهات المعنية
بينها دول أعضاء.



الرجاء إعادة استعمال الورق



موجز

درس التقييم الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة إسهام منظومة الأمم المتحدة ككل في تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، فضلاً عن استخدام الإحصاءات في دعم عمليات صنع القرار ووضع السياسات والمساءلة أمام المجتمع المدني. وهو يصف ويحلل ويقيم أهمية القدرات الإحصائية الوطنية ووضعها الآخذ بالتطور، والدور والمركز الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً، والفعالية والقيمة المضافة لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة والعوامل التي توضح أدائها.

وأوصى التقييم بعدد من الإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية على جمع البيانات وتحليلها، مع التركيز بشكل خاص على استعمال الإحصاءات لتوجيه عملية صنع القرار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وتورد هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/71/431). وقد أُعدت خلاصة بتلك الآراء استناداً إلى الإسهامات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي رحبت بالتقرير وأيدت استنتاجاته وقبلت بكل التوصيات.

أولا - مقدمة

١ - في التقرير المعنون "تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً" (A/71/431)، درست وحدة التفتيش المشتركة، في شراكة مع مكاتب التقييم التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومستفيدة من الدعم الاستشاري المقدم من الجهات المعنية المختلفة، أهمية القدرات الإحصائية الوطنية ووضعها الآخذ بالتطور، والدور والمركز الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً، والفعالية والقيمة المضافة لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة والعوامل التي توضح دورها وموقعها وأدائها. ويتضمن التقييم توصيات باتخاذ إجراءات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاتساق والأثر على نطاق المنظومة، وبالتأكيد من أن منظومة الأمم المتحدة ككل تلبي بكفاءة وفعالية الاحتياجات والأولويات العالمية والإقليمية والقطرية وتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢ - وشمل التقييم العمل الذي يقوم به ٣٠ كيانات من كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في تنمية القدرات الإحصائية على مستويات مختلفة، والتي تعمل في أكثر من ١٠٠ من البلدان المستفيدة من البرامج. واستُخلصت نتائج التقييم من عدد من أساليب جمع البيانات، شملت ١٦ دراسة قطرية، وتقييمات واستعراضات أجرتها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري (بينها تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، وتقييمات عالمية وإقليمية، ومقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية وبيانات مستقاة من مصادر عالمية مختلفة للبيانات. وأقرت الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها خلال اجتماعات مختلفة للجهات المعنية، شملت عروضاً لمناسبات جانبية في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ وفي الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية. وإضافة إلى ذلك، أُجريت دراسة استقصائية لإقرار الاستنتاجات لصالح مستعملي الإحصاءات ومنتجها في ١٣٠ من البلدان المستفيدة من البرامج.

ثانياً - تعليقات عامة

٣ - تسلّم المنظمات بأهمية القدرات الإحصائية على الصعيد القطري لتنفيذ خطة التنمية المستدامة وبضرورة تغيير الطريقة التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان وتعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، أعربت المنظمات عن تأييدها للتوصيات المتعلقة بإدخال تغييرات لكي تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية.

٤ - وقد أُشرك عدد كبير من المنظمات في التقييم بأشكال وصيغ مختلفة من أجل تعزيز دقته وفائدته، مع مراعاة التدابير التي اتخذتها وحدة التفتيش المشتركة حفاظاً على استقلالية التقييم.

٥ - وأعربت المنظمات عن تقديرها لإشراكها في التقييم. وأشار بعض المنظمات، في تعليقاتها، إلى أن التقييم قد تناول النقاط التي سبق لها أن أثارها، ولذلك لم يكن لديها أي تعليقات إضافية و/أو إلى أنها تتفق عموماً مع نتائج التقييم واستنتاجاته ومع التوصيات التي تضمنها.

٦ - وأعربت المنظمات عن ارتياحها للاستنتاج العام الذي توصل له التقييم بأن كيانات الأمم المتحدة قد قدّمت إسهامات هامة في مجال تطوير القدرات الوطنية المتعلقة بإعداد الإحصاءات. وهي تتفق أيضاً مع الاستنتاج المتعلق بالدور الحاسم للإحصاءات في اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة ومع ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز استخدام الإحصاءات في عمل منظومة الأمم المتحدة باعتباره بُعداً هاماً من أبعاد عملها الحالي.

٧ - وأعربت المنظمات أنها تتفق مع الاستنتاجات المتعلقة بالتحديات والتعقيدات التي تتم مواجهتها على مستوى تنسيق واتساق تنمية القدرات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن المقترح المتعلق بتعزيز المواءمة والاتساق يتضمن المواءمة مع شعبة الإحصاءات ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية مع مراعاة مدى تعقيد مختلف الولايات وتنوع الأدوار بشكل تام. ويشمل ذلك أيضاً التنسيق مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى مثل اللجان الفنية أو مجالس الوكالات المتخصصة. وفي هذا الصدد، اقترح أن تنظر الدول الأعضاء في توسيع عضوية الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتشمل كيانات غير تابعة للجنة الإحصائية.

ثالثاً - تعليقات محدّدة على التوصيات

التوصية ١

ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول مسائل إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها واستخدامها، وينبغي أن تدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة توجيه الموارد المالية اللازمة من أجل دعم جميع المجالات الثلاثة.

تؤيد المنظمات هذه التوصية.

التوصية ٢

ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن تعيد التأكيد على أن الهدف الرئيسي للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية هو استخدام الإحصاءات الوطنية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأن تطلب، في هذا الصدد، إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جميع الجهود لدعم تحقيق هذا الهدف. تؤيد المنظمات هذه التوصية.

التوصية ٣

ينبغي قيام الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تنمية القدرات الإحصائية الوطنية بإنشاء شبكة (فريق عامل أو فرقة عمل) تجمع بين إدارات السياسات والبرامج والإحصاءات لدى الكيانات المختلفة من أجل تحديد كيف يمكن تقديم دعم أفضل لزيادة فعالية استخدام الإحصاءات من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة استخداماً يحقق الأهداف الإنمائية الوطنية، وينبغي أن يضعوا توجيهات على نطاق المنظومة تسترشد بها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. تؤيد المنظمات هذه التوصية، ورحب بعض المنظمات بالفرصة المتاحة للانضمام إلى عضوية الشبكة المقترحة عند إنشائها.

التوصية ٤

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن يضع إطاراً استراتيجياً لفترة السنوات الخمس القادمة بشأن الدعم المتكامل المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية على الصُّعد العالمي والإقليمي والقُطري، يحدّد أدوار ومجالات عمل الكيانات المعنية على جميع الصُّعد الثلاثة.

وافقت المنظمات على هذه التوصية وعلى ضرورة تنفيذها بالاعتماد على القدرات والولايات القائمة. وأشار بعض المنظمات إلى أن النجاح في وضع وتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي سيتوجب ما يلي: (أ) وضع معايير أداء واضحة ومقاييس مرجعية لتعزيز

القدرات المؤسسية الوطنية؛ (ب) وإنشاء آليات من شأنها تيسير التنفيذ عن طريق مختلف وكالات الأمم المتحدة؛ (ج) وتوفير الموارد الكافية. وتمت الإشارة أيضاً إلى أن وضع الإطار ينبغي أن يتم بقيادة آليات التنسيق القائمة، مثل اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية وفريق كبار الإحصائيين في الأمم المتحدة.

التوصية ٥

ينبغي أن تكفل الجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تكون تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أحد مجالات الدعم الاستراتيجي التي تقدّمها جميع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، مع التسليم بأن الدور المضطلع به سيتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان على النحو الذي تحدده السلطات الوطنية.

تؤيد المنظمات هذه التوصية.